

الفخفاخ يصر على إقصاء قلب تونس من الحكومة

رئيس الحكومة المكلف يتبرأ من تهمة وزير أول لدى الرئيس



تمسك إلياس الفخفاخ رئيس الحكومة المكلف في تونس بإقصاء "قلب تونس" ثاني أكبر حزب برلماني، من تركيبة الحكومة التي سيبدأ رسمياً في مفاوضات تشكيلها بدءاً من الأسبوع المقبل، وذلك بعدما خصص الشطر الأول من المفاوضات لبرنامج عمل الحكومة. ويأتي هذا الموقف الذي أعلنه الفخفاخ بالتزامن مع رفض حركة النهضة استبعاد حزب قلب تونس، وهو ما قد يؤدي إلى إسقاط حكومته والذهاب إلى انتخابات مبكرة، رغم الرسائل المتفائلة التي بعث بها رئيس الحكومة المكلف بشأن الحزام السياسي والبرلماني الذي سيسند حكومته.

تونس - عرض إلياس الفخفاخ رئيس الحكومة المكلف في تونس نتائج المشاورات مع الأحزاب السياسية لتشكيل الحكومة الجديدة التي قال إنها ستكون مصغرة.

وقال الفخفاخ في ندوة صحافية عقدت الجمعة بقصر دار الضيافة بقرطاج إن عشرة أحزاب عبرت عن استعدادها للمشاركة في حكومته، مؤكداً أنه سيبدأ فعليا في تشكيل حكومته بدءاً من الأسبوع المقبل.

وشدد رئيس الحكومة المكلف على أنه يوجد "استعداد جدي وقوي للنهوض بالبلاد، مشيراً إلى أن الأحزاب التي عبرت عن الرغبة في المشاركة في حكومته تمثل ثلثي مكونات البرلمان وأن ذلك سيجعل أمر نيل ثقة البرلمان محسوماً.

وقال الفخفاخ عقب تكليفه من قبل الرئيس قيس سعيد في العشرين من الشهر الماضي، مشاورات لتشكيل حكومة في مدة شهر واحد بحسب الدستور، غير أنه أعلن عن رغبته من تشكيل حكومة من أحزاب محددة ومن دون مشاركة حزب قلب تونس، وهو خيار يرفضه حزب النهضة.

وأعلن مجلس شورى حركة النهضة في وقت سابق أنه قدّم "طلباً جدياً" إلى الفخفاخ لتوسيع الحزام السياسي للحكومة وأنه ينتظر رداً على ذلك. كما أوصى المكتب التنفيذي للحزب بالتهيؤ لكل الاحتمالات بما في ذلك إجراء انتخابات مبكرة، في حال فشلت محاولات تكوين الحكومة أو سقوطها في التصويت لنيل الثقة في البرلمان.

وقال اللومى "الرئيس قيس سعيد كلف الشخصية الأقدر على حل البرلمان. حكومة الفخفاخ تحتاج إلى معجزة لتمتد وحتى لو مرت ستكون ضعيفة".

وبحسب الفخفاخ فإن الأحزاب المعنية بالمشاركة في الحكومة الجديدة هي، حركة النهضة (54 مقعداً بالبرلمان من مجموع 217) والتيار الديمقراطي (اجتماعي ديمقراطي/ 22 نائباً) وائتلاف الكرامة (فوري/ 18 نائباً) وحركة الشعب (ناصرى/ 15 نائباً) وتحيا تونس (البرالى/ 14 نائباً) ومشروع تونس (البرالى/ 4 نواب) والاتحاد الشعبي الجمهوري (وسطى/ نائبان) ونداء تونس (البرالى/ 3 نواب) والبيدبل التونسي (البرالى/ 3 نواب) وأفاق تونس (البرالى/ نائبان).

وأكدت تركيبة الأحزاب التي أعلن عنها الفخفاخ أنه ذاهب إلى إقصاء



عياض اللومى
قلب تونس والنهضة
لن يصوتا لحكومة
الفخفاخ في البرلمان

نحو تشكيل حكومة سياسية

السياسية الضيقة وتعزيز دور الدولة واستكمال المؤسسات الدستورية". وأضاف، "هناك 6 مسائل يجب التركيز عليها، وهي عودة الأمن، والتحكم في الأسعار، وإنعاش الاقتصاد، ومكافحة الفساد وتركيز الحكومة الرشيدة وحل مشكلة الحوض المنجمي، فضلا عن تعبئة الموارد المالية لسنة 2020". وأكد الفخفاخ، وجود إجماع من القوى الدولية على دعم الانتقالي الاجتماعي والاقتصادي في تونس. وقبل أسبوعين، كلف الرئيس قيس سعيد، إلياس الفخفاخ (48 سنة) وزير المالية الأسبق، والقيادي في حزب "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات"، بتشكيل حكومة جديدة، خلال شهر.

الأحزاب ومشروعه الخاص للبلاد وبرامج للعديد من المنظمات والشخصيات الوطنية. وأضاف "من المنتظر المصادقة السببت على وثيقة البرنامج الحكومي مع الأحزاب التي ستشارك في الائتلاف الحكومي، ومن ثم الإنطلاق في تشكيل الحكومة بهذه القاعدة الواسعة". وتابع "كل العائلات الفكرية في تونس ممثلة في هذه المشاورات دون شروط، ساسعى إلى تكوين ثقة بين الأحزاب والوطن عبر مشروع وليس عبر أشخاص". وأشار الفخفاخ إلى أنه "من أولويات الحكومة الجديدة الإنحياز الصادق لإرادة الشعب وتنقية المناخ السياسي وتكريس حياد الإدارة عن التدخلات والحسابات

في العاشر من الشهر الماضي، وإذا ما فشلت الحكومة المقترحة من الفخفاخ في نيل الثقة أيضا فإن الدستور ينص على إجراء انتخابات مبكرة. وقال الفخفاخ إنه يجري الإعداد لوثيقة تعاقدية تحدد برنامج عمل الحكومة وأولوياتها، ويتوقع الإضاء عليها من قبل رؤساء الأحزاب السببت لتبدأ بعدها مرحلة تشكيل الحكومة. وأوضح الفخفاخ أن مشروعه "يهدف إلى بناء تونس وليس تشكيل الحكومة، لذلك اعتمد مبدأ الوضوح والشفافية في مسار خلق الائتلاف الحكومي ووضع الوثيقة التعاقدية (البرنامج الحكومي)". وأشار إلى أن "الوثيقة التعاقدية" التي تم عرضها على الأحزاب في المشاورات، جاءت من دراسات ومشاريع

ويُتهم رئيس الحكومة المكلف في ضوء التوجهات التي انتهجها، بأنه سيكون إن تمكنت حكومته من نيل ثقة البرلمان أشبهه بوزير أول ياتمر بأوامر الرئيس قيس سعيد وليس رئيسا للحكومة. ورد الفخفاخ على هذه الاتهامات بقوله "هناك تكامل بيني وبين رئيس الجمهورية، وأنا سعيد بهذا الإشجاب"، مشيراً إلى رغبته في أن تكون الحكومة سياسية وإلى نيته في أن تتقلد قيادات الأحزاب مناصب وزارية لكي تتحمل معه المسؤولية. وكانت حكومة المقترحة من قبل مرشح حزب حركة النهضة الفائز في الانتخابات التشريعية، الحبيب الجملي، قد فشلت في نيل ثقة البرلمان

إسلاميو المغرب يتمسكون ببراءة متهمين بالفساد

محمد مامونى العلوى

الرباط - أعلن حزب العدالة والتنمية المغربي عن مساندته لعمدة مراكش العربي بلقايد المتهم في جرائم مالية وتبذير 28 مليار سنتيم من المال العام. وتتعلق تفاصيل القضية المذكورة بالصفقات التفاوضية الخاصة بقمة المناخ "كوب 22" التي احتضنتها مراكش عام 2016.

وتمسكت الكتابة الإقليمية لحزب العدالة والتنمية بمراكش، في بلاغ لها، ببراءة بلقايد عمدة مراكش ونائبه يونس بن سليمان من التهم المنسوبة إليهما. ونددت الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب، بالضغطات السياسية لحزب "العدالة والتنمية" الذي يقود الحكومة لطي ملف متابعة اثنين من كبار ممولي الحزب الإسلامي. وأكدت الجمعية أن مراكمة عدد من قيادات في ذات الحزب للثروات بمراكش، جعل اختلاس المال العام يفوت على المدينة مشاريع التنمية.

وأكد بلقايد، أنه بريء مما ينسب إليه، فيما شدّد نائبه يونس بن سليمان على أن "البحث التمهيدي لم يكشف عن الحقيقة". وعبر عمر الشرفاوي، المحلل السياسي، عن ارتياحه لتحريك القضاء في وجه "رؤساء جماعات مرتشئين أو مذبذبين أو مختلسين للمال العام"، مشيراً إلى أن مثل هذه القرارات قد توقف نزيف الثقة بين الشعب والمؤسسات. وأشار إلى أن الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب، كانت قد تقدمت بشكاية حول شهية تبديد أموال عامة تهم صفقات تفاوضية تزامنا مع تنظيم قمة المناخ "كوب 22".

الإرهاب يدخل على خط الأزمة في الجزائر

صابر بليدي

وهذب متابعون للشأن الجزائري إلى أن الرواية المقدمة من طرف السلطة بشأن التهديدات الأمنية، هي سيناريو جديد في طريق تفكيك الحراك عبر إثارة المخاوف الأمنية، بعدما فشلت مختلف التجارب السابقة، على غرار الحرب الإلكترونية وبث الضغائن الجبهوية بين مكونات المجتمع الجزائري.

وكان الأمن الجزائري قد أشار في بيانات سابقة إلى العثور على قنابل تقليدية في النفق الجامعي وسط العاصمة، الأمر الذي دفعه إلى غلق النفق المذكور الذي كان يمثل رمزية خاصة لدى شباب الحراك والجامعات، وتبع ذلك خطوات مماثلة تخلف ممرجات البريد المركزي من أجل تفكيك فضاءات الحراك وإظهاره في شكل منفصل ومتقطع.

وتحدثت أجهزة الأمن في أكثر من مرة عن توقيف أجانب، منهم من اتهم بالتجسس والتواصل مع جهات داخلية، في إطار ما كان يروج له بـ"الإيادي الخارجية والمخطط الأجنبي لضرب استقرار البلاد"، خاصة أثناء ولاية المؤسسات الانتقالية السابقة.

وتحدثت في هذا الشأن وزارة الداخلية، عن توقيف نحو 260 أجنبياً منذ بداية أحداث الحراك الشعبي، وأشارت إلى أن التحقيقات مع هؤلاء أفضت إلى علاقة لجهات أجنبية مع دوائر داخلية، في تلميح إلى إضفاء أمام تاويلات داخلية تحيط بالاحتجاجات السياسية. ويطغى الحراك الجزائري شمعمته الأولى بعد أسابيع قليلة، وسط غموض حول مصير البلاد في ظل استمرار أزمة انعدام الثقة بين المحتجين والسلطة القائمة، حيث لا تزال الفجوة عميقة بين الطرفين، ولم تتمكن الخطوات المتخذة من استعادة الاستقرار السياسي.

وأضاف البيان أن "التحريرات قادت إلى تفكيك خلية إرهابية تتكون من 17 فردا كانوا ينشطون ويخططون في ضواحي العاصمة، للقيام بعمليات انتحارية وسط منظاهري الحراك الشعبي، وقد عثر بحوزتهم على مسدس، وقد تم سجن اغلبهم في حين استفاد بعضهم من الإفراج المؤقت".

وعاد سيناريو التهديدات الأمنية إلى المشهد الجزائري، في خطوة يلفها الغموض، بسبب الدلالات التي يمكن أن تستهدفها الجماعات الإرهابية، من وراء النيل من المظاهرات، في حال التسليم بوجود مخطط لضرب الحراك الشعبي.

بـ"التهديدات الأمنية" التي تستهدف الاحتجاجات السلمية في العاصمة ومختلف مدن ومحافظات البلاد. وشككت العديد من التغييرات في منصات التواصل الاجتماعي، في الرواية التي قدمتها السلطات الأمنية حول إلقاء القبض على إرهابي كان يتهيأ لتفجير نفسه بحزام ناسف وسط المتظاهرين في احتجاجات الجمعة بالعاصمة الجزائر.

وكان بيان لوزارة الدفاع الجزائرية، قد أعلن عن "توقيف أحد الإرهابيين ببلدية بئر التوتة بالضواحي الجنوبية للعاصمة، كان ينوي تفجير نفسه وسط المتظاهرين في احتجاجات الجمعة".



استهداف الحراك رواية لا يصدقها الشارع